



هذه الرسالة تقسم بالاقوال المعروفة عن احوال الاشياء  
اليك علامة مراده ومجملها وانه ينبغي الاستعانة  
ومفتي الاقام الشيخ حسن الحلي  
مفتي الديار المصرية في بيروت  
سنة ١٢٨٠  
برحمته  
امان

وفي تاريخ البيان الذي تروى في أخبار المغرب لابن عداوي المرابطي أن مغربي منصور من الفقهاء العربيين (يعني الحنفية) كان يروى عن أبيه عن أسد بن القُرَاف وكان أصح أصحابه سماعاً عنه وكان مغربي هذا يقول غليل السكر ما لم يسكر منه انتهى أقول لم يريين السكر هو من أي نوع أي هل هو من المتخذ من العنب والتمر وما يتولد منهما أم لا هو مختص بالمتخذ مما عداهما والذي يقتضيه قواعد الحنفية النافذة في مثل المستخرج من الفواكه والنباتات والمحجوب والاختساب والأزهار كما ستراب المسمى في اصطلاح أهل مصر بالبيورة فإنه متخذ من الشعير ومثله النوع المسمى بالبيورة ومثله السكر المتخذ في أرض الهند من زهر شجر يسمى ثوابيع في جميعي ومثله السكر المتخذ من نخس ليس وأيضاً في اصطلاح أهل مصر فإنه متخذ من قصب السكر ومثله نبل الصل ومثله نبل الدرة المسمى في اصطلاح أهل السودان بالبرليعة ومثله السكر المتخذ من التفاح أو من سائر الفواكه والأطعمة قال المسكون المتخذ من جميع هذه الأنواع لا يسمى شجرة عند الحنفية ولا سوا له نص القرآن وأما التمر المخصوص عليه في القرآن عندهم فهو المتخذ من شجرة العنب والتفل وما يتولد عنهما وأما ما عداها من الشجر من من سائر السكرات فهو عندهم أنواع من المأكول والأطعمة والمخروص منها هو العنبر السكر لا غير والعلقة في حرمة الاسكار في سائر النجس وللبهائم على ذلك نفي الحديث هذان لما أمر صلى الله عليه وسلم على أن يط من جيطان المدينة ورأى بجيرة عنب ملفوفة على نخلة قال صلى الله عليه وسلم تأمروا بني هاتين واستأريه إلى النخلة والبعية فمذه البعية المحصورة الطرفين تسمى في علم الأصول بالجملة المحصورة يعني أن التمر محصور في هاتين الشجرتين أي النخل والعنب لا غير فجعلوا المحدث مفسر الآية وتام أدلتهم بوجود في المطولات وهذا بخلاف مذهب السافعي فإن قاعدته في هذه المسئلة أن كل متكوي حرام أما التمر فبعض الآية وأما عداها من سائر السكرات التي قد منها فهو قياس على التمر وكل من أجمه المذهبين يترجح مذهبه ويرضاه على الجميع وأما العرق في أي القطر من سائر السكرات فتحكم بحكم المظهر منه ولكن سبأ في هذه الرسالة جلة مطلقاً يدعو إلى استصحاب ما هنه وبذلك صورته بالنار قال السيد الحموي في حاشيته على الأشباه بحور سبع العصير من يقدح خمر ومثله في الفسنة في انتهى أقول الحموي أن هذا العصير هل هو المعصور من العنب والتمر وما عداها من سائر الفواكه والنباتات والمحجوب والأزهار والظاهر أنه أعم بدليل لفظه خمر أو بالأول وجوابه بجمع سائر المتجارات التي يتخذ من عصيرها المسكرات سواء كانت من العنب أو ما يتولد منها أو من سائر الفواكه والنباتات والمحجوب والأطعمة والأزهار والاختساب لأن الحرام لا يتعلق بذا صفة وقد شنعنا خصوص الفقهاء فلم نجد من كرهها فضلاً عن تخصيصها والله أعلم انتهى

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الهادي للصواب والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى جميع آلِهِ واصحابِهِ وبعد فيقول الفقير إلى الله تعالى  
 الخفي حسن بن ابراهيم بن حسن الجعفي الخفي انه قد ورد على سؤال عن بيان الاثرية الجائزة والمشعة على هذا الامام  
 الاعظم ابي حنيفة النعمان اسكنه الله فرد يس الجمان فوسعت هذه الجملة جوابا لسؤاله ولجبا من الله جزيل ثوابه وسامحه  
 سميت بالاقوال المعونة عن احوال الاثرية فقلت مستبينا بالله تعالى في جميع الاحوال مرتباً ذلك على مقدمة ومقصود وخاتمة  
 المقدمة فيها هو الاهم في هذا المقام وهي ان الشكر حاتم في سائر الاديان على ما نفع عليه في البذلح حيث قال وشرب الخمر  
 مباح لاهل الذمة عند اكثر مشايخنا وعند بعضهم وان كان حراماً كما نهي عن التعرض له وما يدعون وفي اقامة الحد  
 عليهم تعرض لهم من حيث المعنى لانما تمنعهم من الشرب وعن الحسن بن زياد انهم اذا شربوا وسكروا لم يذكروا الا بالسكر  
 لا الاجل الشرب لان السكر حرام في الاديان كلها وما قال الحسن بن علي بن ابي عمير ان الاثرية من انواع الاثرية الاربعة  
 العنب والزبيب والتمر والحبوب ونحوها وتختلف اسمائها باختلاف احوالها فاسماء المتخذ من العنب التمر والابرق  
 والمنصف والطلا والثلث والتميم والجبري والحميدي واليعقوبي واسماء المتخذ من الزبيب النقيع  
 والتبديد اسم المتخذ من الخليل المشكر والفضيخ والتبديد واسماء المتخذ من الحبوب ونحوها فكل واحد  
 منها قسم براسه فمنها ما يعرف بالاضافة لا يستخرج منه ومنها ما يكون له اسم يختص به وسياتي ذلك مفصلاً ان شاء  
 الله تعالى فاما الخمر فهو اسم للنبي من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد وسكن عن الغليان فسمي  
 بيمينية ترضى منه عنه وعند ابي يوسف ومحمد اذا غلا واشتد فسمي خمر لانه ان تخامسة الحقل تحصل بالشدة والغليان  
 والتمتع من القذف بالزبد والسكر رقة وصفاءه وهذا ليس بشروط العمرة وله اثنان الظليان دليل بقا  
 شيء من الخلوة فيمان المرد والخاص لا يخفى فلا يسمى خمر وفيه شيء من الخلوة الاصلية وفي شرح الترمذي في  
 يرخد في عمرة الشرب بالاشتداد وفي وجوب الحد على الشارب بقذف الزبد احتياطاً ولان الخمر مستنة  
 الاول انه يحرم شرب قليلها او كثيرها والاشناع بها للتدوي وغيره لما في القرآن العزيز من الدلائل العشرة  
 نظمها في سلك الاوثان والذمية بالرجس والكون من عمل الشيطان والامر بالاجتناب وتعليق الملاحة به و  
 ايقاع الخلوة وايقاع البغضاء والصد عن ذكر الله والصد عن الصلاة والهي بيمينية الاستئناس بالموعة اليه  
 بالتمديد الشديد ولذلك سميت بالاشعر قال الشاعر شربت الاثر حتى ضل عقلي وه كانك الاثر تذهب  
 بالعقول وبالشعر لانها مأخوذة من الخمر بالضم وهي مادة العجين واصله وهام الخبايش بالنص قال العلامة  
 السرخسي في المبسوط ما نصه قال عليه الصلوة والسلام اذا وضع الرجل قدحا من خمر على يده لعتقه ملائكة السموات  
 والارض فان شربها لم تقبل صلوة من حين ليلة وان دأمر عليها فهو كعابد العوث وقال صلى الله عليه وسلم  
 حرمت الخمر لعمتها قليلها وكثيرها واسكن من كل شراب وعليه اجماع الامة وقال في الفتاوى الظهيرية ما  
 نصه والاصل في تحريم الخمر قوله تعالى يا ايها الذين امنوا انما الخمر واليسر الابية وسبب نزولها سؤال عمرو  
 رضي الله عنه على ما روى انه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم الخمر ثم لك لئال مذهبة للعقل فادعوا الله  
 تعالى بيمينتها وجميل يقول اللهم بن لنا في الخمر رباً ثانياً فنزل قوله تعالى ليسلوك عن الخمر واليسر الآية  
 فاستمع منها بعض الناس وقال بعضهم نصيب من مفاعها ونزع لما شرب فيها وقال عمر رضي الله عنه اللهم تردنا

في البيان فنزل قوله تعالى لا تقربوا الصلوة وانتم مسكرى فامتنع بعضهم وقالوا الاخير تنافي بيننا من صلوة  
 وقال بعضهم بل ذهاب منها في غير وقت الصلاة وقال عمر رضي الله عنه اللهم تردنا في البيان فنزل قوله تعالى  
 انما الخمر والميسر الانصاب الى قوله تعالى فهل انتم متتهون فقال عمر رضي الله عنه انتهينا ربنا انتهى لكن  
 لو غلبت بلذنة او عاف العطش المملوك حل شربها فان سكرها لم يجد الا اذا شرب مزيدا على قدر الحاجة  
 كما في الزاهدى انتهى فاستأنى فعلى هذا انه لو شرب في شربه على قدر الحاجة في دفع العطش او العطش  
 فانه يجد وان لم يسكر فليذهب الشك في انه يكفر جاعدا حرمتها لا نكاهه ما ثبت بالدلائل القطعية  
 الثالثة انه يجوز تملكها وتمليكها بالبيع والهبة وغيرهما مما للعباد فيه صنع الرابع انه قد يطلق تقوها  
 حتى لا يمتنع من متلها فتمت اذا كانت تسلم لان الله تعالى لما سماها سكرسا فقد اعانها كالبول والدم فبطل  
 التقوم ضرورة انما هي انها نجسة بنجاسة غليظة كالبول والدم من السادة من انه يجد شاربها يشرب  
 قليلها وكثيرها لقوله عليه الصلوة والسلام من شرب الخمر فاجلدوه فان عاد فاجلدوه فان عاد فاقتلوه كذا في  
 المحيط واما الباذق بالبله الموحدة والذال المجرم مكسورة ومفتوحة فهو ما طبع من عصير العنب  
 حتى يخبث اذا غلا واشتد وقذف بالزبد رأيا للمنع ثم فهو اسم لما طبع من ماء العنب حتى ذهب لونه  
 اذا غلا واشتد وقذف بالزبد رأيا للمنع ثم فهو اسم لما طبع من ماء العنب حتى ذهب لونه  
 والخمر وبخاشر المنصف انتهى فهو اسم لما طبع من ماء العنب حتى ذهب لونه من ثلثيه وقيل اذا ذهب  
 ثلثه كما في القمستانى لكن ياباه قول صاحب القاموس خاثر المنصف فانه يقتضى ان يكون الذاهب منه بالغلى  
 اكثر من النصف وقيل اذا ذهب ثلثاه كما في المحيط وعلى هذا فهو مشترك لفظي يطلق على كل واحد من الثلاثة  
 المذكورة اطلاقا لغويا الا ان حكمه في الاطلاق الاخير محل وفي غيره حرام كالباذق والمنصف لكن حرمتها  
 دون حرمة الخمر فلا يكفر مستحلبا ولا يجب اعتد بشربها ما لم يسكر والسكرو حالة تعرض للاضرار من اعتد  
 وما عه من الاجرة للتصاعدة اليه فيتعطل عقله المميز بين الامور الحسنة والقبیحة وله حدان حد الحرمة و  
 لا خلاف فيه وحد لوجوب الحد بسببه وفيه اختلاف قال صاحب الهداية والسكران الذى يجد هو الذى  
 لا يعقل منطقا قليلا ولا كثيرا ولا يعقل الرجل من المرأة وهذا عند ابى حنيفة رحمه الله وقال هو الذى يهوى  
 ويخط كلامه ثم قال والمعتبر في القدر المسكر حتى الحرة ما قالا بالاجاع اخذ بالاحتياط وقال قاضيان  
 في فتاواه واختلفوا في حد السكران يعنى الذى يجب الحد عليه قال ابو حنيفة رحمه الله من لا يعرف السهم من  
 الارض ولا الرجل من المرأة وقال صاحباه ان اختلط كلامه فصار غالب كلامه المذبان فهو سكران والفتوى  
 على قولها نضر على ذلك في البدايع واما حكمها من النجاسة ففي المحيط ما نصه واما نجاستها ففيها رأيان عن  
 اصحابنا في رواية نجاستها غليظة كالخمر وفي ظاهرها رواية نجاستها خفيفة حتى يعتبر فيها الكثير الفاحش  
 لان الاجمار قد تعرضت في اباختها وحرمتها فان قوله عليه الصلوة والسلام حرمت الخمر لعينها والسكر من كل  
 شراب يدل على اباختها فيما دون السكر فاوثر ذلك خفة في نجاستها كقول ما يوكى الحمد انتهى في متن المتن  
 والنفاية والغرض من التغليط ونقل القمستانى عن الكبرى ان عليه الفتوى واما المثلث فهو اسم لما طبع من  
 ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه لا فرق بين ان يكون ذهاب ثلثيه بالطح أو بالنفس ولا يعتبر بما خرج  
 من القدر من شدة الغليان من الزبد غلو طبع عشرة اصوع من العصور فذهب صاع بالزبد طبع الباقي حتى ذهب  
 ستة اصوع وبقي الثلث كما في الكافي وينبغي ان لا يطبخ موصولا فاذا انقطع الطبخ شوا عيدا فان كان قبل تغيره  
 بحدوث المرارة وغيرها حل شربه والا حرم وهو المختار للفتوى كما في القمستانى واما البخخم معرب بخنة

فهو اسم للثلاث اذا صب عليه من الماء بقدر ما ذهب من العصير واشتد بعضهم ان يطبخ بعد صب الماء عليه في طبخة  
واليه ذهب الفضل وعليه الفتوى فاستأنى وفي الهداية والذي يصب فيه الماء بعد ما ذهب ثلثاه بالطبخ حتى يرق ثم  
يطبخ طبخة فحكمه حكم الثلاث لان صب الماء عليه لا يزيد الا ضعفا بخلاف ما اذا صب الماء على العصير فترطخ حتى يذهب ثلثاها لان  
الماء يذهب اولاً للطفافة او يذهب ثلثها فلا يكون الذاهب ثلثيها العنب انتهى فخصي زاده وذكرها ايضا في الدرر من غير عذري  
للهداية واما الجهمي فمؤنسبة الى الجمهور نظر الى الاستعمال والتعميد في نسخة الرحيد لكونه صنعه  
والمحقق في ويلي ابا يوسف رحمه الله القندها مرون وكانه لا يخذله له خلاصا من ماله حرار الشرب  
فمن اسم الثلاث اذا صب عليه حتى يرق وترون حتى تشتد فمما ذكر ان الثلاث خالص العصير وان البضج وما عطف عليه  
من روج بالماء بعد ذهاب ثلثيه وصيرورته مثلثا وهي حلال الشرب بعد الاستئذان والقذف بالزبد اذا غمرت عود  
القدر المسكر للتقوى على القيامة لا على سبيل الله واليه والشرب بالمال القليل اذا استعمل على سبيل  
التشبيبه حرره هذا ما يتعلق بعصير العنب واما القند من الزبيب فيوالتنجع والنبيد فالنقع هو الذي من ماء  
الزبيب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد وحررته كالطلا وبخاسته خففة كما اختاروا في البسطة والنبيد هو الطبخ من  
ماء الزبيب الى طبخة وهذا حلال كالجهمي وحرره وان اشتد وقذف بالزبد اذا شرب منه دون القدر المسكر  
لا الله واليه والشرب فان فرق بين النقع والنبيد في الطبخ وعدمه قال في المحيط ويعتبر لا باحة نبيد القن والزبيب في طبخة  
وليس في طبخة حليل اذا استعملت النار فلا بأس به وكذلك في تنجع الزبيب والقن يكتفي باحدى طبخة في ظاهر الرواية عنهما  
درويش هاشم عن ابي حنيفة وافي حرسه ما لم يذهب ثلثه بالطبخ لا يجل وجه ظاهر الرواية ان النبدة يستخرج ما فيه بغير طبخ  
فالتقوى فيه يدرى ان طبخة تنجع في العذير فانه استخرج ما فيه بما لا يجل الا يذهب ثلثه من النجس واما القند من القليل فهو  
الشكر والفضيغ والنبيد في المسكر فيفتحين هو اني من ماء الطوب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد وهو حرام تنجيع الزبيب  
المستكر وهو حكم الجاسنة المستكر كالنقع والفتاوى مستخرج بالفتا والفتا والجاسنة ما خونه من الفضخ وهو كسر النجس  
الطوف هو عصير البسر اذا غلا واشتد وقذف بالزبد وهو حرام كالشكر قال في القاموس والفضيغ عصير العنب وشرب يتخذ  
من بسر سفينة من لبن عليه الا انتهى فهو مشترك بين عصير البسر وعصير العنب والنبيد ما خونه من النبذ هو  
الطبخ من قليل من ماء من ماء القن الياس اذا طبخ الى طبخة كنبذ الزبيب وهو حلال بعد الاستئذان والقذف  
اذا شرب منه دون القدر المسكر لا على سبيل الله واليه والشرب بالمال القليل اذا غلا واشتد وقذف بالزبد وهو حرام تنجيع الزبيب  
شرح الآثار باسناده عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى بتبيل فشمه فقطب وجهه لتذوقه ثم  
دعا بما آفصيه عليه وشرب منه وهذا المذهب معروف عن عمر رضي الله عنه انه كان يشرب الشراب المستدي فوق طعامه حتى  
قال عمر رضي الله عنه انا نكح لحم الجوز وشرب عليه النبذة الشديد ليقطعه في بطوننا وشربا عراي من سفينة عمر  
والسطة فوق الاداة ودون المائدة فسكروا عراي فحسبه عمر رضي الله عنه حتى صكنا ثم اراد ان يشربه فاشتد راليه  
انه شرب من سبطته اي من شرابه الذي كان يشربه فقال اما احذ لك لسكر فخذ وعن علي رضي الله عنه انه اضاف قوما  
فسقا هم تسكروا فخذ فقال الرجل تسقينني فتخذ في فقال اما احذ لك لسكر وهكذا مذهب ابن عباس رضي الله  
عنه فقد اتفقت عامة الصحابة على باحة شربه حتى جعل ابو حنيفة رحمه الله من شرائط مذهب السنة والجماعة ان لا يجر  
تبيل الشرا الى القول بتقريبه من تفسيق كبار الصحابة رضي الله عنهم والامساك عن تفسيقهم من شرائط السنة والجماعة  
استثنى وفي القمستانى وعن الامام عليه الرحمة لا احرر ديانة ولا شرب مودة وعن جميع انه كان يشرب في ليالى رمضان  
للتقوى على العبادة كما في الكرماني وعن ابن معاذ لو اعطيت الدينار بخلافها ما شربت سكر ولا اقربت محرمة  
التبيلين مطبوخا وقال ابو يوسف في نفس من النبذ مثل البخل وكيف لا وقد اختلف فيه الصحابة كما في التجنيس



على العرف انتهى حل خل الخمر وان حصل بجلاج لا ينبغي ان يتعد ترك العصير خمر اشهر صيرورته خلا والصحيح  
انه لا بأس به لان وجوه الخمر ليس بنج وانما القبيح الانتفاع فلا يكون باقتضائه الخمر قاصداً للقبيح وكان بعض السلف اذا  
ارادوا اتخاذ الخل صيب في اسفل الخابية خلا لكي يحمض ما يخرج منه وهذا امر يابى له احتياط غير واجبة في الحكم كما في  
الفتاوى انتهى فاستثنى في حقه **قوله** قال في الاشياء الحكم السكون هو مكلف لقوله تعالى لا تشرعوا الصلوات واشتم  
سكارى خالجهنم تعالى ونهاهم حال سكرهم فان كان السكارى من محرمة فالتسكيران منه هو المكلف وان كان من  
مباح فادو هو كالمخفى عليه لا يقع طلاقه واختلف في التصحيح فيها اذا سكرها او مضطرا فطلق وقد قد منافي في الفتاوى  
من سكر من يهرم كالصاحي الا في ثلاث الردة والاتار بالحدود بالخالص والاشهاد على شهادة نفسه  
وزدت على الثلاث تزويج الصغير والصغيرة باقل من مهر المثل او باكثر فانه لا ينفذ الثانية لو كمل بالطلاق  
صاحيا اذا سكر فطلق لمرقعة الثالثة لو كمل بالبيع ولو سكر فباع لمرقعة اولى موكله الرابعة غصب من صاح  
ورده عليه وهو سكران وهي في فصول الجهادى فهو كالصاحي الا في سبع مسائل في قوله يا قوم الله وادوا  
واختلف في التصحيح فيها اذا سكر من الامثلة المتخذة من الحبوب او العسل والفتوى على انه سكر من يهرم مرقعة  
طلاقه وعقابه ولو زال عقله بالبيع والدوا لمرقعة وعن الامام انه اذا كان يعلم انه يبيع حين شرب يتبع والا فلا  
ومر حوا بكوا هذه اذان السكون واستحباب اعادته ويلغى ان لا يصلح اذانه كالمجنون واما صومته في رمضان  
فلا اشكال انه ان سقى قبل خروجه وقت النية انه يصح منه اذا نوى الا لا يشترط النية فيهما واذا اخرج  
وقتها قبل ههوه اتم وقضى ولا يبطل الاعتكاف لسكره ويصح وقوفه بغير فوات كالغنى عليه لعدم اشتراط  
النية فيه ويختلف في حد السكون فقليل من لا يعرف الارض من السماء والرجل من المرأة وبه قال الامام الاعظم  
وقيل من في كلامه اختلاط وهذا بان وهو قوله ما به اخذ اكثر المشايخ والمعتبر في القدح السكون في  
حق الحرمة ما قاله احتياطاً في المحرمات والمخلاف في الحد والفتوى على قولهما في انتقاض الطهارة به وفي  
يمينه ان لا يسكر كما بيناه في شرح المتن ونبيه قوله ان السكر من مباح كالاعمال وتثنى  
منه سقوط القضاء فانه لا يسقط عنه وان كان اكثر من يوم **ثم**  
دليلة لانه يصنع كذا في المحيط انتهى

ثبت بالتأخير

كتبه الغريب عبد الغنى بن شيخ محمد خطيب  
عفا الله عنهما

٢٢

١٢٠

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)